

دور مصادر التمويل في تحول الاقتصاد من الاستدانة إلى التمويل

أ. هارون العشي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر

Résumé:

Les projets d'investissements sont considérés parmi les instruments efficaces permettent aux pays sous-développés d'orienter les moyens de production, pour assurer le passage de l'étape de stagnation et de sous développement économique, vers la progression et le développement. En effet les résultats sur le terrain démontrent que l'Algérie fournit de grands efforts depuis la fin des années quatre vingt, en exécutant un ajustement structurel, afin de réaliser la stabilité des agrégats macro-économiques. Actuellement on s'oriente vers la réduction du rôle de l'Etat dans l'activité économique, et le développement du secteur privé. Pour cela on a adopté des politiques monétaires et financières, afin de minimiser le rôle- et l'intervention de l'état, en tant que source principale du financement de développement.

ملخص:

تعتبر المشروعات الاستثمارية من بين الأدوات الفعالة التي يتسنى بموجبها للدول النامية تعبئة عناصر الإنتاج وتوجيهها للانتقال من التخلف والركود الاقتصادي إلى التطور والتنمية. والواقع يشهد أن الجزائر قامت بمجهودات كبيرة ومتواصلة منذ أواخر الثمانينيات لتنفيذ إصلاحات هيكلية مختلفة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وكان التوجه إلى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص. فالسياسات النقدية والمالية أدت إلى تقليص دور الدولة في مصدر رئيسي لتمويل التنمية.

مقدمة :

تعتبر المشروعات الاستثمارية من بين العناصر الأساسية لرفاه المجتمعات وتطورها بيد أنها تتطلب توفير موارد مالية داخلية و خارجية بتكلفة معقولة واستخدامها بطريقة عقلانية لكن يبدو انه في السنوات الأخيرة أن اغلب المشروعات الاستثمارية في دول العالم الثالث تعاني من مشاكل جمة من بينها افتقرنا إلى الموارد المالية مما أدى بهذه الدول إلى اللجوء إلى المديونية الخارجية وما يترتب عليها من أزمات و مشاكل ومن الممكن أن نتفاهم هذه المشاكل في المستقبل إذا لم تقم هذه الدول بالمحافظة على مصالحها بالتعاون فيما بينها لمواجهة تيار ظاهرة العولمة.

إن هذه المشاكل الناجمة عن استخدام التمويل بالقروض يدعو إلى إعادة النظر في مصادر تمويل المشروعات، وذلك بالاعتماد على مواردنا الذاتية لحل هذه المعضلة، أي محاولة تعبئة المصادر الداخلية أكبر قدر ممكن واستخدامها استخداما عقلانيا و توجيهها إلى المشروعات الاستثمارية المنتجة للحصول على عائد مقبول

إن تحد يد دور المشاريع الاستثمارية في تعبئة الوفورات النقدية المتاحة وجعلها أرصدة رأسمالية منتجة أضحي أمرا ضروريا يؤدي إلى التركيز على الأسباب و الظروف والمورات الداعية إلى الاستثمار، وإعطائها الدور المناسب من اجل البدء في عملية التنمية الاقتصادية والتعجيل بها. لكن محدودية الموارد الاقتصادية وحاجات الأفراد المتعددة تستدعي الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وتسييرها تسييرا عقلانيا بهدف تعظيم العائد، بطبيعة الحال مع مراعاة رغبات المستثمرين من جهة وحاجات الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

اعتمدت الجزائر سياسة الصناعات المصنعة بإقامة مشاريع تنموية طموحة، حيث قامت بتمويلها عن طريق مصادر خارجية مما كلفها الكثير، و في النهاية أصبحت تتخبط في أزمة مديونية منذ التسعينات من القرن الماضي دخلت الجزائر مرحلة جديدة حيث

تغيرت الكثير من الممارسات الاقتصادية منها الجانب التمويلي للمشاريع الاستثمارية، بناء على هذا تمثلت إشكالية هذه الورقة في الإجابة على التسؤل الرئيسي التالي:

- ما هي طبيعة المصادر التي مولت بها المشاريع الاستثمارية العمومية في الجزائر خلال 1990-2001؟

هذا ويمكن إدراج الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المصادر التي مولت بها المشاريع الاستثمارية العمومية في المراحل التنموية السابقة؟ حاليا في الجزائر.

- ما هي المصادر المستعملة في تمويل المشاريع الاستثمارية العمومية في الجزائر؟

بدأنا هذه الورقة بمقدمة كمدخل عام للموضوع طرحت فيها الإشكالية، ثم نتطرق بعد ذلك إلى ثلاثة نقاط رئيسية بدأنا النقطة الأولى بالاستثمارات العمومية في الجزائر و توزيعها حسب القطاعات الاقتصادية، ثم نتنقل في النقطة الثانية إلى المصادر الداخلية لتمويل المشروعات الاستثمارية العمومية خلال الفترة 1990-2001، وسنتعرض في النقطة الثالثة إلى المصادر الخارجية لتمويل المشاريع الاستثمارية العمومية في الجزائر خلال نفس الفترة مع الإشارة إلى بعض الأساليب الجديدة لتمويل المشروعات التي ظهرت و تطورت في الجزائر خلال الفترة الأخيرة، لنخلص في النهاية إلى خاتمة ذكرت فيها نتائج البحث.

1- المشاريع الاستثمارية العمومية في الجزائر:

تتبع أهمية المشاريع الاستثمارية من المهام الرئيسية في إطار التنمية الاقتصادية. وقد حاول العديد من الاقتصاديين المهتمين بقضايا التنمية تحديد الدور المرتقب لهذه المشاريع الاستثمارية في عملية التنمية الاقتصادية، استنادا إلى الدور الذي لعبته هذه المشاريع في البلدان المتطورة عندما كانت تجتاز مراحلها الأولى. إلا أن النظريات التي حاولت أن تعطي دورا مهما للمشاريع الاستثمارية ضمن عملية التنمية الاقتصادية، في حاجة إلى أن

تأخذ بعين الاعتبار اختلاف السياق الذي توجد فيه الدول النامية اليوم عن ذلك الذي كانت توجد فيه الدول المتطورة بالأمس، فضلا عن تباين معطيات الاستثمار من بلد لآخر.

1-1 توزيع المشاريع الاستثمارية العمومية خلال فترة التخطيط:

بالرجوع إلى فترة التخطيط نجد أن الصناعة تستأثر بحصة الأسد من مجموع الاستثمارات المخططة، فنجد تزايد حصة الصناعة أكثر من تزايد حصة البنية التحتية، وعلى حساب تقلص حصة الزراعة على الرغم من أن الهدف من التخطيط الصناعي هو ضمان التناسب الصحيح بين فروع الصناعة من جهة وبين الصناعات والقطاعات الأخرى من جهة أخرى. كما نجد أن حصة الاستثمارات المنفذة في قطاع المحروقات من مجمل الاستثمارات الصناعية قد فاقت الاستثمارات المخطط لها على حساب قطاع الصناعات الأساسية وامتدت آثار هذه الظاهرة إلى باقي قطاعات الاقتصاد الوطني أي استقطاب المحروقات لجزء كبير من الاستثمارات.

وعلى مستوى التوزيع بين القطاعات فإننا نلاحظ أن النصيب الأكبر كان للصناعة و المحروقات حيث استحوذت على 49% من الاستثمارات في المخطط الثلاثي، 35 % في المخطط الرباعي الأول، 38% في الرباعي الثاني، 38.6 % في الخماسي الأول بينما نسجل الضعف النسبي للزراعة و الري من هذه الاستثمارات، حيث خصص لها 18 % خلال الفترة 1967-1973 و 15 % خلال فترة 1974-1977 بذلك يظهر نوع من التناقض من نموذج ديبرينس الذي يطرح تحديث الزراعة. إن الاستثمارات المخصصة للبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية تتجاوز 17 % في المخطط الثلاثي، بالتقريب 30% خلال المخططين الرباعيين بالرغم من ضرورة هذا للقطاع للاقتصاد الوطني في بداية التنمية . على كل يلاحظ أن المخطط الجزائري أعطى الأولوية المطلقة للصناعة وفي مقدمتها المحروقات باعتباره المصدر الأساسي للتراكم وللصناعات الأساسية المتمثلة في الصناعات الميكانيكية والكهربائية والتعدينية والحديدية التي ينتظر منها أن تلعب دورا

أساسيا في التكامل بين مختلف الفروع والزراعة، خاصة أن المحروقات والصناعات الأساسية أخذت النسب التالية من مجموع الاستثمارات الصناعية في المخططات الثلاثة الأولى 82.4 %، 78.9 % و 86.1 % على الترتيب، بينما الصناعات الخفيفة لم تتل أهمية من طرف المخطط إذ لم تتجاوز حصتها من إجمالي الاستثمارات الصناعية خلال الفترة 1967-1977 سوى 8.6 % وبذلك فإن التصنيع في الجزائر موجه في غالبيته نحو إنتاج السلع الإنتاجية والوسيلة أكثر منه لإنتاج للسلع الاستهلاكية.⁽¹⁾

بينما نلاحظ أن البنية التي جرى اختيارها في المخطط الخماسي الأول تكشف عن إعطاء أهمية للقطاعات المتأخرة نسبيا كالزراعة والسكن والمرافق الاجتماعية الأخرى و هذا تصحيحا في اعتقاد المسؤولين للانحرافات التي حدثت في السابق والعمل على رفع الطاقة الإنتاجية للمشاريع القائمة واستكمال ما لم ينجز في السابق و إشباع الحاجات الاجتماعية، كما لم يلاحظ تباطؤ في سير التراكم بالتالي الانخفاض في معدلات الاستثمار بالمقارنة مع الفترات السابقة حيث بلغ معدل التراكم 38.1 % سنة 1980 و بقي بنفس الوتيرة تقريبا خلال فترة المخطط الخماسي الأول لكن هذا لا يعني انقلابا للوضع السابق و إهمال القطاعات ذات الأولوية في المرحلة السابقة؛ حيث بقيت الصناعة دائما في الطليعة بنسبة 38.5% من الاستثمارات الكلية والزراعة 11.7% والبرامج الاجتماعية بنسبة 32.5% (السكن، التربية والتكوين، الصحة والتجهيزات الاجتماعية).²

لكن بعد نهاية مرحلة التخطيط في الجزائر والتخلي عن النظام الاشتراكي في نهاية الثمانينات بدأ التوجه نحو سياسة اقتصاد السوق وتبني النهج الرأسمالي مع مجيء التسعينات من القرن الماضي، فإن هناك تغيرات طرأت في بنية وتركيب الاستثمار، فيلاحظ أن الدولة انسحبت نهائيا من قطاعات كالمحروقات وقلصت حصة الاستثمارات في قطاعات أخرى كالصناعة وضاعفت حصة الاستثمار في قطاعات أخرى كالفلاحة و الري، التربية و تكوين المنشآت الاقتصادية الاجتماعية السكن و الخدمات... إلخ، مع

التأكيد على استمرارية الاستثمار العمومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2001 وتضاعف حصته.

1-2 توزيع المشاريع الاستثمارية العمومية خلال 1990-2002:

إن دراسة الاستثمارات العامة في الجزائر تعد من بين الأدوات الأساسية للتحليل الاقتصادي. زيادة حصة الاستثمارات في التنمية يعود لضخامة حجم الاستثمارات ولتزايد حاجات المجتمع. و هذه الزيادة لا تتحقق في كل فروع النشاط الاقتصادي وبنفس النسب، لكن وفقا لأولويات و النتائج المراد الوصول إليها. بهدف الوقوف على تطور قيمة الاستثمارات في الاقتصاد الوطني فإننا نستعين بالجدول (1) أدناه.

من الجدول (1) أدناه يتضح بان المجموع الفرعي للاستثمارات في تزايد مستمر، حيث تضاعف تسع مرات تقريبا خلال الفترة 1990-2002. كما يلاحظ غياب حصة المحروقات، هذا راجع لتخلي الدولة عن سياستها في هذا المجال و فشل هذه السياسة في التجارب التنموية السابقة. كما أن حصة المناجم و الطاقة قد تضاعفت أربع مرات تقريبا، وأن الجزء الأكبر منها موجه إلى الكهرباء الريفية بغية النهوض بالريف الجزائري، كما يجب كما أن حصة الفلاحة و الري، المنشآت الأساسية الاقتصادية و الإدارية، التربية و التكوين و السكن تستأثر بحصة الأسد من المجموع الفرعي للاستثمارات خلال الفترة 1990-2002، هذا راجع للدور الذي تلعبه هذه القطاعات في الاقتصاد الوطني و للعناية التي توليها الدولة لهذه القطاعات بهدف تحسين مستوى معيشة السكان و محاولة الإنعاش الاقتصادي. بينما نجد أن المخططات البلدية للتنمية تضاعفت أكثر من أربع مرات، هذا يعود لاهتمام الدولة بالجماعات المحلية و ضمان أدائها المستمر و توفير كل المرافق بها. و نفس الشيء بالنسبة للخدمات المنتجة و المنشآت الأساسية الاجتماعية و الثقافية، هذا يعود بطبيعة الحال للدول الذي تلعبه الخدمات في الوقت الحالي.

كما نلاحظ أن المجموع الفرعي للاستثمارات في تزايد مستمر، حيث نجده في سنة 1993 يعادل حصة الاستثمارات المخططة في المخطط الرباعي الثاني، كما نجده في سنة 2002 يعادل تقريبا حصة الاستثمارات المخططة في الخماسي الأول، لكن الفارق الوحيد هو أن الدولة انسحبت من قطاعات كالمحروقات، وقلصت حجم الاستثمارات في قطاعات أخرى كالصناعات المصنعة ووجهت استثماراتها إلى قطاعات أخرى كالزراعة والري، السكن، التربية والتكوين ... إلخ. وفيما يلي يتم التطرق إلى مختلف المصادر سواء الداخلية أو الخارجية التي اعتمدت في تمويل المشروعات الاستثمارية العمومية في الجزائر خلال الفترة 1990-2002.

2 - المصادر الداخلية للتمويل في الجزائر خلال 1990-2001

1-1 الادخار الحكومي:

الادخار الحكومي هو الفائض المتبقي الذي يحققه القطاع الحكومي، ويكون أحد مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية وخطط التنمية. وهو عبارة عن الفرق بين الإيرادات الحكومية والنفقات الجارية، ويمثل الادخار الحكومي في الجزائر الفرق بين الإيرادات الحكومية و نفقات التشغيل وإن كان هذا الرصيد موجبا يعتبر مصدرا لتمويل المشاريع الاستثمارية.

إن الادخار الحكومي عرف تغيرات عديدة حيث نجده ارتفع خلال السنتين الأوليتين من الدراسة أي من 63.7 مليار دينار سنة 1990 إلى 95.1 مليار دينار سنة 1991 وهذا يعود إلى ارتفاع الإيرادات الحكومية فنجد انه خلال هاتين السنتين ارتفع سعر البترول لذا فإن حصة الجباية البترولية ارتفعت خلال سنتي 1990 و 1991 وبعد ذلك تراجع من 35.8 مليار دينار سنة 1992 إلى 22.6 مليار دينار سنة 1993 هذا راجع إلى تزايد نفقات التشغيل، لكن بعد هذه السنة ارتفع واستقر نوعا ما خلال السنتين 1994، 1995 فهو يتراوح ما بين 146.8 مليار دينار و 138.0 مليار دينار وهذا بفضل الإيرادات

الحكومية وخاصة الجباية البترولية، واستمر الادخار الحكومي في الارتفاع نظرا لتحسن أسعار البترول في الأسواق العالمية وارتفاع حصيلة الجباية البترولية فانقل الادخار الحكومي من 274.6 مليار دينار سنة 1996 إلى 283.1 مليار دينار سنة 1997. لكن نجد أن سنة 1998 شهدت انخفاض في أسعار البترول، لذا فإن الجباية البترولية قد انخفضت قليلا، بالتالي انخفضت الإيرادات الحكومية ومنه تراجع الادخار الحكومي فوصل إلى 110.7 مليار دينا خلال هذه السنة ومع تحسن أسعار البترول بدأت الإيرادات الحكومية ترتفع ابتداء من هذه السنة لذا نجد أن الادخار الحكومي ارتفع من 195.8 مليار دينار سنة 1999 إلى 365.68 مليار دينار سنة 2001. ينبغي تقدير النتائج المالية خاصة منها الميزانية تبعا للسياسة الصارمة لتسيير الطلب على إثر انخفاض سعر البترول في سنتي 1998 و1999 من جهة، وتبعا لارتفاع أسعار البترول من جهة أخرى في سنتي 2000 و 2001 من جهة أخرى، وقد سمح تضافر هذين العاملين بتحسين التوازنات و مكانة الجزائر الخارجية وقد سجل خلال السداسي الأول من عام 2001 ميل نحو توسيع الادخار في الميزانية.⁽³⁾

2-2 التمويل التضخمي:

عادة ما يعبر عن ظاهرة التضخم في الاقتصاد الوطني في الارتفاع الذي يطرأ على أسعار السلع و الخدمات أو الانخفاض الذي يحدث في القوة الشرائية للنقود، وابتسط طريقة للاستدلال عليه في قياس حركة الأسعار بالنسبة للحالة الأولى ودراسة العلاقة الموجودة بين السيولة المحلية والائتمان من جهة و الناتج الداخلي الخام من جهة أخرى بالنسبة للحالة الثانية.

إن القوى التضخمية الفاعلة لتحريك الأسعار نحو الأعلى تتأثر بالطرق المالية، التجارية والتقلبات العشوائية في حجم و نوعية التجارة الدولية، و إذا نظرنا إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري نجد أنه يمر بأزمة منذ بداية الثمانينيات، وهو ما انعكس على التوازنات المالية

الداخلية وبالتالي تولدت عنه اتجاهات تضخمية داخلية، كذلك فالعرض الكلي عجز عن مسايرة الزيادات المتتالية في الطلب. وتأثر الاتجاهات التضخمية بحجم وهيكل التجارة الخارجية للدولة مع سياسة سعر الصرف المطبقة للذين تميزا بالتذبذب والتدهور خلال الخمسة عشر سنة الماضية. وفشلت كل محاولات الخروج من مشكلة الصادرات أحادية التكوين السلعي وتوسع هيكل الواردات السلعية الذي يرجع إلى تحرير قطاع التجارة الخارجية وما نتج عنه من تخفيض قيمة العملة الوطنية.

إن قياس ظاهرة التضخم يستند على عدد من المؤشرات كالتغيرات التي تطرأ على مستويات الأسعار، كمية وسائل الدفع و معاملات الضغوط التضخمية. فالتطورات الائتمانية والنقدية التي حدثت في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2001 تشير إلى أن السياسات النقدية أخفقت في تحقيق الاستقرار النقدي و الاقتصادي حتى بداية 1995، إضافة إلى السياسات النقدية فإن للسياسات المالية المتشددة و شروط صندوق النقد الدولي دورا فعالا بعد سنة 1995 في التخفيف من حدة الضغوط التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري. والجدول (2) يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال 1990-2001.

يتبين لنا من الجدول (2) أن الاتجاه العام لمعدل التضخم في الجزائر أخذ في الارتفاع إلى غاية 1994 حيث وصل إلى 31.7 % أين سجل أقصى قيمة له، ثم بعد ذلك أخذ في الانخفاض إلى أن وصل إلى 0.6 % سنة 2000 هذا راجع إلى السياسات المالية و النقدية المتشددة التي فرضها صندوق النقد الدولي على الجزائر. كما أن معدل التضخم ارتفع قليلا في الجزائر حيث وصل إلى 4.2 % سنة 2001 وهذا راجع إلى ارتفاع الأجور التي تقرر دفعها في بداية العام، إنجاز عمليات الدفع في إطار مخطط دعم انتعاش و عمليات الدفع التي قامت بها الخزين لفائدة البنوك في إطار تطهيرها المالي و إعادة رسملتها.(4)

3- المصادر الخارجية للتمويل في الجزائر الفترة 1990-2001

1-3 التجارة الخارجية:

كانت التجارة الخارجية في الجزائر مصدرا هاما بسبب إمكانيات النمو التي ساهم فيها قطاع المحروقات منذ أربعة عقود في رفع الدخل الوطني، والتي أدت بدورها إلى زيادة تويل الواردات من السلع الوسيطة والإنتاجية اللازمة من جهة، والتوسع في إشباع حاجات المجتمع من المواد الغذائية من جهة أخرى بالرغم من محاولات بناء و توسيع قاعدة إنتاجية، زراعية وصناعية في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، فان الاقتصاد الجزائري يتميز بتمركز قاعدته الإنتاجية في فروع إنتاج وتحويل وصناعة المحروقات، في وقت أصبح فيه الطلب الكلي يتصف بالتنوع، بالتالي يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا مفتوحا في اعتماده على الواردات وعلى الخصوص في قطاعات إستراتيجية مثل الموارد الزراعية و الصناعية الغذائية و أصبح مشكل الأمن الغذائي متعلق بالتقلبات التي تحدث في الأسواق العالمية من خلال الأسعار، إضافة مشكلة المديونية، تذبذب أسعار الصرف الدولية وفي مقدمتها الدولار الأمريكي.

تعتبر حصيلة الميزان لتجاري الفرق بين قيمة الصادرات و الواردات فإذا كانت قيمة الصادرات اكبر من قيمة الواردات فانه يسجل فائض، أما إذا كان العكس فانه يسجل عجزا. ونظرا لتذبذب قيمة الصادرات الجزائرية التي تعتمد على الصادرات من المحروقات من جهة ونظرا للتغيرات التي تطرأ على قيمة الواردات الجزائرية المرطبة بمتطلبات الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، فان الميزان التجاري الجزائري سجل حالات العجز والفائض خلال الفترة 1990-2001

يظهر أن التطور في حصيلة الميزان التجاري يخضع للارتفاع و الانخفاض الحاصل في سعر البرميل، فنجدها انخفضت من 4.80 مليار دولار أمريكي سنة 1990 إلى -0.25

مليار دولار أمريكي سنة 1994, حيث كان سعر البرميل يساوي إلى 15.98 دولار أمريكي. و بدأت في الارتفاع إلى أن وصلت إلى 5.41 مليار دولار أمريكي سنة 1997 حيث كان سعر البرميل يساوي 19.30 دولار أمريكي, و بانخفاض سعر البرميل سنة 1998 إلى 13.31 دولار أمريكي انخفضت حصيللة الميزان التجاري إلى 0.78 مليار دولار أمريكي, لكن بعد ارتفاع سعر البرميل إلى 18.25 سنة 1999 ارتقت الحصيللة إلى 3.31 مليار دولار أمريكي و بذلك استمرت حصيللة الميزان التجاري في الارتفاع بارتفاع سعر البرميل في السوق العالمية. مما سبق نستنتج أن صادرات الجزائر أحادية البنية تتكون من سلعة واحدة تتغير أسعارها تبعا للتغيرات التي تطرأ في الأسواق العالمية فترتفع أحيانا و تنخفض أخرى.

2-3 المديونية الخارجية:

ظهرت مشكلة المديونية لكثير من البلدان النامية و من بينها الجزائر في السنوات الأخيرة كأحد ابرز المشاكل التي أصبحت تواجه حاضر ومستقبل التنمية الاقتصادية فيها, و أضحت أزمة حقيقية تهدد استقرارها الاقتصادي والاجتماعي و السياسي بشكل مباشر وهو ما يتطلب البحث عن حلول عاجلة لهذه المشكلة. فنجد أن خدمات ديونها أصبحت تلتهم نسبة كبيرة من حصيللة صادراتها. هذا إلى جانب أن القروض التي تحصل عليها يستخدم معظمها في تسديد جزء من إعادة جدولة ديونها الخارجية. فنجد قصور مصادر التمويل الداخلية بها, وسوء استغلالها من جهة و رغبة الدولة في تحقيق تنمية سريعة, هو ما دفعها إلى طلب المزيد من القروض الخارجية ولو بشروط قاسية, لسد الفجوة القائمة بين المدخرات المحلية والاستثمارات المطلوب تنفيذها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية و رفع معدلات النمو الاقتصادي بها.

إن اللجوء إلى السوق المالي الدولي للاقتراض ليس خطأ بل هو وسيلة لتحقيق مشاريع استثمارية, لكن ضعف مردودية هذه المشاريع لا يمكن من توفير المبالغ

المقترضة.فبداية أزمة المديونية كانت عام 1986، ذلك بعد تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية، بالتالي تدهور حصيللة صادرات المحروقات، و منه تراجع حجم القروض الممنوحة من طرف الدول و الهيئات الدائنة.

نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي و صلت إليها الجزائر لم تجد السلطات أمامها سوى حل اللجوء إلى الاقتراض القصير المدى والذي كلفها الكثير و الكثير، إضافة إلى غياب إستراتيجية واضحة لتسيير المديونية الخارجية على المدى الطويل، و الاختلالات الموجودة في بوزاناتها الخارجية، استمرت الجزائر بالتسديد و الوفاء بالتزاماتها في المواعيد المحددة حسب العقود الأصلية الممضاة مع المقرضين. و الجدول (3) يوضح تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1990-2001.

إن حجم المديونية الخارجية للجزائر بدأت تتخفف مع مطلع التسعينيات إلى غاية 1993 بسبب تحسن أسعار البترول، فكان الجزء الأكبر من حصيللة الصادرات يوجه لتسديد احتياطي الديون وفوائدها لكن ابتداء من سنة 1994 ارتفعت المديونية الخارجية للجزائر من 29.486 مليار دولار أمريكي، حيث و صلت إلى 31.222 مليار دولار أمريكي سنة 1997 وهذا يتزامن مع إعادة جدولة الديون الخارجية للجزائر والقروض المقدمة لها من طرف الهيئات المالية الدولية. و تراجعت ابتداء من 30.473 مليار دولار أمريكي سنة 1998 إلى 22.571 مليار دولار أمريكي سنة 2001، هذا راجع إلى تحسن أسعار البترول في هذه المرحلة و الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي في مجال إدارة القروض.

3-3 الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

إن عدد المشاريع الاستثمارية وصل إلى 324 (87 مشروع استثماري أجنبي مباشر في ظل قانون النقد والقروض و 237 في ظل قانون الاستثمارات إلى غاية 1998) مشروعا خارج قطاع المحروقات ما بين 1990-1998، مقدرة بمبلغ إجمالي 3 مليار دولار

أمريكي⁽⁵⁾. (1,33 مليار دولار أمريكي ما بين 1990-1993 و 1,67 مليار دولار أمريكي ما بين 1994-1998).

يمكن ملاحظة ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال التسعينيات وان أهمها تم منذ 1996, حيث تعاقدت الجزائر و كبرى الشركات البترولية. فنجد أن عدد عقود البحث و التنقيب المتعاقد عليها بين شركة سونا طراك و الشركات الأجنبية السارية المفعول حتى نهاية 1998 هي 17 عقدا.⁽⁶⁾

• في نهاية ديسمبر 1995 أبرمت سونا طراك و بريتش بتروليوم عقد خدمة مدته 30 سنة بقيمة 3 مليار دولار أمريكي تساهم فيه سونا طراك بـ : 1.015 مليار دولار أمريكي بهدف البحث عن الغاز الطبيعي في عين صالح ، إنتاجه و تسويقه؛

• في سبتمبر 1996 أبرمت سونا طراك (35%) ، "توتال" الفرنسية (35%) و "رييسول" الاسبانية (30%) عقد تقاسم الإنتاج يتعلق بحقل الغاز في "تين فوي تبنكورت" يقدر بـ : 874 مليون دولار امريكي؛

• في 15 افريل 1996 وقعت سونا طراك مع "أركو" الأمريكية عقد شراكة من نوع تقاسم الإنتاج يهدف إلى رفع معدل استرجاع احتياطي البترول الخام في حقل " رهد البغل " من 27 ألف إلى 125 ألف برميل يوميا في نهاية 1999 و يقدر استثمار التطوير والاستغلال بين 910 و 1090 مليون دولار أمريكي تمول من قبل الشريك الأجنبي ؛

• في 29 جوان 1998 وقعت سونا طراك مع شركة " اموكو" الامريكية عقد شراكة من نوع تقاسم الإنتاج مدته 20 سنة بهدف تطوير و استغلال أربعة آبار تم اكتشافها في " عين امناس" , وتقدر قيمة الاستثمار بـ : 790 مليون دولار أمريكي .

إن من أهم ما تم تحقيقه من مشاريع نتيجة للشراكة في قطاع المحروقات نذكر:⁽⁷⁾

- مصنع معالجة الغاز الطبيعي في " تين فوي تينكورت" الناتج عن الشراكة المختلطة بين سوناطرك (35%) ، "توتال" الفرنسية (35%) و "ريبسول" الاسبانية (30%) الناتجة عن العقد الموقع في سبتمبر 1996، الذي كلف 600 مليون دولار أمريكي ؛
- مصنع معالجة البترول الخام في حاسي بركين الجنوبية تجسيدا لعقد الشراكة الموقع بين شركة سونا طراك و " انداركو" الامريكية في 24 ديسمبر 1996، ذو كلفة تبلغ 222 مليون دولار أمريكي.
- أما فيما يخص قطاع خارج المحروقات فقد عرف منتصف 98 مفاوضات حول ثلاثة مشاريع تصل قيمتها إلى 1.2 مليار دولار أمريكي وهي:
- 500مليون دولار أمريكي تخص مشروع شراكة بين المجمع الإسباني فريقيريا و شركة أسميال وفيرفوس التابعتين للشركة القابضة للمناجم، وتهدف هذه الشراكة إلى إنشاء ثلاثة مصانع للأسمدة.
- 400 مليون دولار أمريكي تخص مشروع شراكة مع مستثمرين من ألمانيا في مجال حمض الفوسفور .
- 300 مليون دولار أمريكي تخص مشروع شراكة مع مستثمر من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بهدف استغلال الحديد في مدينة جيجل.
- إلى جانب قطاع الكيمياء و المواد الصيدلانية، نجد القطاع المالي بشقيه البنكي و التأمينات شهد نشاطات كدخول بنك البركة و بنك (ABC) ، (city bank) الأمريكية و (BNP) الفرنسية.⁽⁸⁾
- أما اهتمام مؤسسات التأمين الأجنبية و خاصة الأوروبية منها بالسوق الجزائري راجع أساسا إلى الاهتمام بسوق إعادة التأمين الذي يقدر بـ: 60 مليون دولار أمريكي سنويا وبآفاق جذابة، باعتباره من الأسواق البارزة، حيث يقدر هذا الأخير بـ:3 مليار دولار سنة 2010.⁽⁹⁾

- و من الشركات التي أقيمت مع القطاع الخاص نجد :
- إنشاء شركة (Pepsi-cola) بيمين مجمع مهري و الشركة الأمريكية الأم وهو استثمار يقدر بـ: 60 مليون دولار أمريكي.⁽¹⁰⁾ جدير بالذكر انه بعد 8 أشهر من بداية أعمال هذه الشركة التي تشغل 500 عامل حصلت على 40% من السوق الجزائري حسب تصريحات السيد مهري المدير العام لهذه الشركة.⁽¹¹⁾
 - (petrovales) إيطاليا خطط لإنشاء شركة للخدمات الصناعية في مجال المحروقات مع شريك محلي خاص.
 - قامت مخابر (synthelabo) و (Laphal) الفرنسية في 1997 بإنشاء شركة مختلطة مع مستثمر جزائري بقيمة ثلاثة ملايين دولار أمريكي.⁽¹²⁾
 - كما أنشأت شركة مختلطة في 25 سبتمبر 1997 لأجهزة التلفزيون (200 ألف جهاز سنويا) بين شركة (Samsung) وشركة خاصة جزائرية (Sentrax) تأسست في أوروبا وتعمل في لندن، براغ، باريس و كوريا، استقرت هذه المؤسسة في الجزائر بتاريخ 05 أكتوبر 1997 وتعمل من أوائل مؤسسات القطاع الخاص التي حصلت على عقد من هذه الأهمية مع مؤسسة عالمية.⁽¹³⁾
 - وقد قدر متوسط الاستثمارات الخارجية المباشرة في الجزائر بأقل من 400 مليون دولار باستثناء عام 2001 الذي سجلت فيه الاستثمارات الخارجية ارتفاعا محسوسا في حدود 1.2 مليار دولار بفضل دفع شركة أوراسكوم للقسط الأول من حصة الرخصة الثانية من الهاتف النقال.⁽¹⁴⁾
 - كما ظهرت و تطورت في الجزائر أساليب أخرى التي يمكن أن تقسم إلى داخلية وخارجية وهذا ما أدى بنا إلى التطرق إلى مساهمة بورصة الجزائر في تمويل المشروعات الاستثمارية خلال فترة الدراسة.

يشكل القرض السندي الذي أصدرته مؤسسة سونا طراك الانطلاق الفعلي لبورصة الجزائر، وهذا القرض السندي الذي قدر مبلغه الأولي بـ: 5مليار دج و لمدة 5 سنوات وبسعر فائدة 13 % ومنحه عند الإصدار بنسبة 2.5 % قد تم إعداده بين شهري نوفمبر و ديسمبر 1997 وانطلق أثناء السداسي الأول من سنة 1998 ولقد لقي هذا القرض إقبالا كبيرا لدى الجمهور مما يفسر رفع مبلغه إلى 12 مليار دج، وأيضا السبب في نجاح هذا القرض هو معدل الفائدة المستعمل 13% والوسيلة الجبائية المرتبطة به أي الدخل غير الخاضع للضريبة.⁽¹⁵⁾ و ما يمكن استخلاصه من هذه العملية هو توفير ادخار هام من شأنه أن يستثمر في توظيف الأموال على المدى الطويل، وهو ما يفترض من جهة أخرى وجود رؤوس أموال ضخمة يمكن جذبها إذا ما تم بذل مجهود باتجاه تطوير أدوات الادخار و تنويعها .

وفي هذا الإطار تم الاتصال ببعض المؤسسات لإصدار السندات في صالح الجمهور و هكذا تم اختيار:⁽¹⁶⁾

مؤسسة "الرياض" - سطيف - إصدار مليون سهم.

مؤسسة "صيدال" بإصدار سندات بقيمة 20% من رأس مالها.

نزل الأوراسي بإصدار 20% من السندات من رأسماله.

خاتمة

لجأت الجزائر في بداية التسعينيات إلى تمويل المشروعات الاستثمارية بالتوسع في الإصدار النقدي و طلب القروض الخارجية القصيرة الأجل منها، واعتمادها على قطاع تصديري يعتمد على سلعة أحادية البنية تتغير أسعارها في الأسواق العالمية. هذا ما فرض التزامات مالية خارجية على الدولة الجزائرية، أما على المستوى الداخلي فكانت النتيجة ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة وتدهور المستوى المعيشي لغالبية السكان و تدهور مستوى الإنتاج في أغلب المؤسسات الإنتاجية.

لكن بعد توقيع معاهدة الاتفاق الائتماني والتعديل الهيكلي سنة 1994 فان صندوق الدولي فرض على البنك المركزي سياسات مالية ونقدية متشددة أدت إلى تخفيض معدل التضخم في الجزائر إلى مستوى جد مقبول , ونظرا لتحسن أسعار المحروقات مؤخرًا في الأسواق العالمية والسياسية الصارمة لإدارة الطلب أدت إلى تحسين التوازنات المالية الداخلية والخارجية للجزائر، حيث تقلصت المديونية الخارجية وخدماتها وتم التخلي عن القروض القصيرة الأجل، أما عن توازنات الميزانية فبدأت تتحسن ابتداء من سنة 2000 نظرا لتحسن الموارد (الجباية البترولية) كما حقق الاستثمار الأجنبي المباشر (خارج قطاع المحروقات تقدما ملحوظا ابتداء من سنة 2001 و خاصة في مجال الهاتف النقال. و من خلال ملاحظة توزيع المشاريع الاستثمارية العمومية حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة يلاحظ أن مبالغ الاستثمارات في تزايد مستمر مما يدل أن الدولة مازالت تستثمر لكنها انسحبت من قطاعات كالمحروقات و قلصت حجم الاستثمارات في قطاعات أخرى كالصناعات المصنعة، ووجهت استثماراتها إلى قطاعات أخرى كالزراعة و الري، السكن، التربية و التكوين ... الخ أي حدث تغيير في تركيبة الاستثمار. مما سبق يمكن الوصول إلى النتائج التالية:

- 1- تمويل قطاع المحروقات في مجمله خارجي إما في شكل استثمار أجنبي مباشر، شراكة أو داخلي (تمويل ذاتي) للمؤسسة الموجودة في القطاع.
- 2- تخلي الدولة عن تمويل الصناعات المصنعة، وأصبح تمويلها عن طريق الشراكة أو تمويل ذاتي.
- 3- وجهت الدولة تمويلها إلى قطاعات أخرى كالزراعة والري، السكن، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية والخدمات المنتجة.

4- المشاريع الاستثمارية العمومية تستعمل أساليب ومصادر جديدة في التمويل كإصدار الأسهم والسندات في السوق المالية، مولت بها صيدال، الرياض، سوناطراك والأوراسي.

5- تحول الاقتصاد من اقتصاد استنادة إلى اقتصاد تمويلي وهذا عن طريق مؤسسات تمويلية تأخذ صفة متعامل اقتصادي في هذا المجال.

قائمة المراجع والاحالات:

- (1) وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، خلاصة الحصيلة الاقتصادية و الاجتماعية للعشرية 1967-1978، ماي 1980، الجزائر ص.50.
- (2) نفس المرجع السابق، ص ص. 24- 25.
- (3) مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة العشرون، جوان 2001، ص. 88.
- (4) نفس المرجع السابق ، ص ص. 5-6.
- (5) تقرير حول مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1996، ص. 109.
- (6) Hassan Yacine , "L'expérience de la SOTRACH en matière de partenariat dans la recherche , le développement et la production d' hydrocarbures", dans "partenariat et investissement" annales de l'institut d'Economie douanière et fiscale, 1999, p. 31.
- (7) Cité dans le journal le matin du 24 mai, 1999, N° 2196 , p. 3 .
- (8) Cité dans le journal la tribune du 18 novembre, 1998, N°1013 , p. 04.
- (9) Amara LATROUS, (PDG de la SNA) l'expérience de la société national d'assurance: le partenariat dans le secteur des assurances",in, partenariat et investissement annales de l'institut d'Economie douanière et fiscal, 1999, pp.33-38.
- (10) Cité dans le journal EL- Watan du 13 décembre, 1998, N° 2739,p. 24 .
- (11) Cité dans le journal EL- Watan du 17 décembre, 1998, N° 2743 ,p 22
- (12) Cité dans le journal la tribune Economie , du 9 au 15 juin, 1999, p .11.

- (13) Cité dans le journal la tribune du 8 novembre, 1997, N° 1004 , p . 07.
- (14) جريدة الخبر الصادرة يوم 2002/11/12 ، العدد 3626 ، ص . 2.
- (15) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 1998 , الدورة الثامنة عشرة , نوفمبر، 1998. ص . 71.
- (16) المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1998 , الدورة العامة الثالثة عشر ماي 1999. ص ص . 77 - 78.